

وأوضح دايان في كلمته امام الكنيست النوايا الحقيقية لهذا المشروع فذكر بان الجيش الاسرائيلي هو القوة الوحيدة التي ستتواجد غربي نهر الاردن وفي كل مكان يتطلب ذلك في الضفة والقطاع وذلك في سبيل تمكين اليهود من العيش هناك . وأشار الى حق اليهود في شراء الاراضي في هذه الاماكن والاستيطان فيها ، وكذلك حقهم في التنقل بحرية دون اذن .

وأكد نائب وزير الدفاع الاسرائيلي مردخاي تسيبوري بان الجيش الاسرائيلي سيبقى في الضفة ويشرف على الحدود عند تنفيذ مشروع الحكم الذاتي . وأشار الى صعوبة موضوع الضفة ، ولكنه قال « علينا ان نعرف كيف نأكل الكعكة ونبقيها كاملة » ، مؤكدا « عدم وجود نية للتنازل عن الضفة الغربية وايقاف الاستيطان هناك » ( معاريف ٢٢-١٢-٧٧ ) .

### مشروع بيغن يحقق اسرئيل الكبرى

أبدت بعض الدوائر الاسرائيلية تهما كبيرا لمشروع بيغن ودافعت عنه بحرارة ، واعتبرته بأنه افضل المشاريع والطرق لتحقيق ارض اسرئيل الكبرى . فقد هاجم بوغز عفرون ، ما سمي « جبهة الرفض الاسرائيلية » سواء كانوا غيتولاه كوهين او موشيه شامير او يسراييل غاليلي او غولده مثير ، ووصفهم جميعا بأنهم « محدودو الفهم والتفكير » ، لانه « لو ناقشنا ما نشر من [ المشروع ] ، فانه يبدو الاحتمال الوحيد لتحقيق مشروع ارض اسرئيل الكبرى » . وأشار عفرون الى خطة الحكومة التي تنوي دمج العرب في الضفة والقطاع في الحياة الاسرائيلية عن طريق اغرائهم وتشويقهم للبقاء ضمن اسرئيل . فأننى على بادرة بيغن بتعيينه احد المحامين العرب ، محمد

وقد عرض هذا المشروع على الكنيست للمصادقة عليه ، وبعد مناقشة طويلة تمت الموافقة عليه باكثرية ٦٤ صوتا وامتناع ٤٠ صوتا وتصويت ٨ ضده منهم غيتولاه كوهين وموشيه شامير من ليكود والحاخام دروكمان من المفدال . وكان اخر المتكلمين في هذا النقاش ، موشي دايان وزير الخارجية ، الذي رد على استفسارات النواب وخصوصا فيما يتعلق بمسائل الجنسية وشراء الاراضي . وأوضح دايان ان اقتراح منح السكان في تلك المناطق جنسية اسرائيلية او اردنية يهدف الى منعهم من الاعلان عن انفسهم دولة مستقلة في المستقبل . وسئل عن كيفية القيام بذلك فأجاب : « بقوة ذراع الجيش الاسرائيلي » . كما سيمنع الجيش الاسرائيلي بالقوة قديم الاف اللاجئين الى هذه المناطق .

هذا وتتجلى سياسة الخداع والتضليل الاسرائيلية بالنسبة لمشروع الحكم الذاتي ، في الادعاء الذي ورد فيه بأنه يحقق لكلا الطرفين شراء الاراضي لدى الطرف الاخر . وقد اثار هذا البند حفيظة الاسرائيليين لان تنفيذه قد يؤدي الى تدفق السكان العرب الى اسرئيل ما قبل عام ١٩٤٨ وهذا ما يعتبرونه خطرا كبيرا على المشروع الصهيوني برمته ، الا ان المشروع سيحقق عمليا تدفق اليهود فقط على الضفة والقطاع والاستيلاء على الاراضي الحكومية هناك ، ومن ثم وضع الضفة الغربية وقطاع غزة تحت ظروف واطواع تجعل الحياة فيها صعبة تمهيدا لتهجير سكانها وشراء اراضيها . وهذا ما اشار اليه دايان صراحة بقوله انه لا وجود لخطر شراء الاراضي من قبل السكان العرب ، لان ٩٢٪ من اراضي اسرئيل هي املاك عامة وتملكها ادارة عقارات اسرئيل واما الاراضي المتبقية التي تبلغ مساحتها ٨٪ فهي ملك خاص ولكنها مأهولة جميعها ( المصدر نفسه ) .